

التمثيل المخزني بقبيلة اشتوكة بسوس

1882-1900

شفيق أرفاك

كلية الآداب — أكادير

تشغل قبيلة اشتوكة⁽¹⁾ مسافة ترايبية، تجاور قبائل كثيرة أهمها كسيمة وماسة والمعدر وإداولتيت وأملن وإداوكنسوس واندوزال، ويصعب ضبط حدودها الشرقية. وتقع القبيلة على الحدود التي تفصل بين السوسين : الأدنى والأقصى، وتحتضن نطاقات جغرافية متنوعة : الساحل والبسيط والجبل، لذلك تقسم عادة إلى اشتوكة السهل واشتوكة الجبل (إيلالن)⁽²⁾.

لقد ساعد هذا التنوع على التداخل في موارد العيش بين ما تحمله الأرض من زرع وضرع،⁽³⁾ وبين ما يوجد به اليم. كما اعتمد على موارد التجارة، إذ اخترق مجالها مسلك تجاري مطروق منذ القدم عرف بالطريق الساحلي، توالى أهميته الاستراتيجية، بارتباطه بالتجارة الصحراوية، وبارتباطه بخواضر إلبيغ وترزيت وآيت باعمران، وخاصة بحاضرة الصويرة⁽⁴⁾ فكثرت عدد الأسواق والمواسم⁽⁵⁾ قصد التبضع والتواصل.

(1) تنطق محليا ب «أشتوكن»، وترد في المصادر بصيغ منها «هشتوكة» و «اشتوكة».

(2) Foucauld. Ch de, *Reconnaissance au Maroc (1883-1884)* Paris, 1888, pp : 163, 190, 340 et 341.

(3) *Ibid*, pp : 183 et 190.

(4) بعد بناء مركز تندوف :

Ibid, pp : 126, 182, 188.

(5) أفا عمر، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن 19، طبعة : 1988، صص : 92،

94، 95.

بيد أن اللافت للانتباه هو تأخر نزول الجليين، واستقرارهم بالسيط لاعتبارات تاريخية⁽⁶⁾ ونظرا للتسابق نحو تأثيل الأملاك بدخول عناصر جديدة⁽⁷⁾، اشتدت فيها المنافسة، واحتيج أكثر إلى تعدد المخافر⁽⁸⁾ سيما وأن البسيط افتقر إلى حامية طبيعة متمنعة.

ولدرء حالة انعدام الأمن باستمرار، بادر الهشتوكيون إلى تنظيم أنفسهم، واعتمادهم على الحلف الجزولي⁽⁹⁾، ولم تكن هذه المبادرة دوما ناجعة، لذلك تدخل المخزن المغربي مبكرا، فاقتطع أراضي للجيش⁽¹⁰⁾، لضبط استقرار السكان، ولحماية الطريق الساحلي، ولمراقبة ما وراء واد ولغاس.

وخلال النصف الثاني من القرن الماضي سعى إلى تكثيف وجوده بالمنطقة، لعوامل استثنائية ذات صلة بالضغوط الأبريالية التي مورست على المغرب عامة، وعلى جنوبه خاصة، إثر محاولات التسرب عبر طرفاية وآيت باعمران⁽¹¹⁾.

اعتمد المخزن العلوي على أجهزة دافعة لإشعاع السلطة المخزنية تتكون من شيوخ وقيادات محلية وعمال جهة سوس الأدنى، ومن قضاة وأمناء.

I - ممثلو المخزن :

1) القواد والشيوخ :

لرصد تطور مؤسسة القواد والشيوخ وعلاقتها بالمركز يمكن التمييز بين ثلاث مراحل :

(6) نفسه، صص 75 . 78.

(7) نفسه، ص 78.

(8) Foucauld, op. cit., p 181

(9) تحتاج ظاهرة «اللفوفية» إلى مزيد من البحث، وثمة وثائق بخزانة بودميعة فرع أكادير يمكن أن تساعد على تدليل الغموض الذي يلف بالموضوع.

(10) مرادي عبد الحميد بن عيسى الباعمراني : «لمحات من تاريخ سوس (مخطوط)».

(11) خاصة بين سنوات 1874 و1879، تفاصيل الموضوع في : شروتر دانييل، تجار الصويرة، تعريب خالد بن الصغير، ط : 1997. صص 349، 351، 353.

* المرحلة الأولى قبل 1882/1299 :

تفيد وثيقة فريدة محلية⁽¹²⁾ أن الأسرة الدليمية ورثت منذ النصف الثاني من القرن 18 مشيخة بعض الفروع باشتوكة، ولفتت نظر المخزن، فعمل على تقوية جانبها بترقية أحد أفرادها محمد بن أحمد بن مبارك قائدا زمن السلطانين سيدي محمد بن عبد الله والمولى سليمان سنتي 1193 و 1207/1779 و 1793، وغدت فروع اشتوكة ومضاربها كسيمة إلى نظره.

بعده لم يتجدد ظهور القيادة واعتمدت القبيلة من جديد على نظام المشيخة. وكانت مراقبته تناط بعمال السوس الأدنى الذين يتخذون مدينة تارودانت قاعدة لهم. وأمام تكرار هزائمهم⁽¹³⁾ في تطويع القبائل، غيّر المركز من نظامه الإداري بالجهة، وجعل شيوخ اشتوكة إلى نظر عمال حاحة ومتوكة زمن القائدين عبد المالك بن بهي وابنه عبد الله بين سنتي 1225 و 1284/1810 و 1868⁽¹⁴⁾ بعدهما أوكلت المهمة إلى مركز تارودانت كما كان سالفاً، ويعزى ذلك لاضطرابات خطيرة عرفتها حاحة⁽¹⁵⁾.

ويستفاد من كناشين مخزنين⁽¹⁶⁾ أن القبيلة قسمت إلى عشر مشيخات قبل 1836، واحتفظ عليها بعد 1876، وكان على رأسها رؤساء عائلات أهمها : الدليمية والكرانية والودريمية. وتشكل أكبر الفروع، يسكنها 1387 كانونامن مجموعة 1709 كانونا.

* المرحلة الثانية ما بين 1299 و 1882/1314 و 1896 :

على عهد السلطان المولى الحسن، خضعت القبيلة أكثر للمخزن وقسمت إلى

(12) في ملك الأستاذ بوموكو أحمد، حللها في مقال غير منشور «الحضور المخزني بهشتوكة خلال القرن 19 : قيادة الدلييين نموذجاً».

(13) سنتا 1207 و 1217، راجع هـ السابق.

(14) توفي القائد عبد المالك سنة 1842، وتنحى الثاني سنة 1862، التفاصيل في زرهوني محمد : قيادة حاحة وقيادة متوكة في أعوام الستين من القرن التاسع عشر، رسالة جامعية الرباط، صص : 87، 88، 90، 91.

(15) نفسه، ص 254.

(16) بالخزانة الحسنية تحت رقم 14 و 312.

قبيلتين مخزنتين، ورقى قائدان وهما : الديلمي إبراهيم بن محمد والكراني علي بن الطالب⁽¹⁷⁾، وبقي الشيوخ تحت إمرتهما.

بعد ذلك بتسع سنين أضيفت قيادتان : العميري سعيد بن مبارك والورديمي الحسين⁽¹⁸⁾. وبقي الوضع على ما هو عليه حتى سنة 1896.

* المرحلة الثالثة ما بين 1314 و 1896/1318 و 1900 :

خلال هذه المرحلة أنيطت شؤون اشتوكة بالعامل سعيد الكلولي الذي غيّر كثيراً معالم المؤسسات المخزنية المحلية، بتعيين ثلاثة قواد حاحيين⁽¹⁹⁾ تحت إمرتهم الشيوخ العشرة، ومنهم ثلاثة قواد اشتوكة المذكورين آنفاً⁽²⁰⁾.

وبعد جلاء الكلولي، تمتع رؤساء عائلات الديلميين والكرانيين والوديمييين من جديد بالظواهر على عهد أنفلوس، بعد إلحاح من الأعيان المحليين⁽²¹⁾.

(2) القضاء والأمناء :

تفيد معلوماتنا النادرة أن القضاء الرسمي بقي محدود المفعول، وفسح المجال

(17) كان الديلمي على النطاق السهلي، والكراني على النطاق الجبلي. التفاصيل في بومزكو (م س) + كناش خ ح 113، وكذلك :

Montagne, R : *Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc*, Paris 1930, pp : 108-109.
Le même : «Un magasin collectif de L'Anti - Atlas : L'Agadir des Ikonka», *Hesperis*, T. IX 2^e-3^e tri, 1929, pp. 16-17

(18) المصادر : رسالة إلى العميري من المركز بتخ 1890/1308/06/05. خ ح. ورسالة إلى الورديمي من المركز بتخ 1890/1308/06/08 خ ح.

Gouvion (M,E), *Kitab Aayan Al - Marib L'Akça*, Alger, 1939, p. 466.

(19) الحاحيون هم : محمد أومنصور، عدي أو توريرت النكنافي، الحاج أحمد الكلولي، راجع Montagne, R, *Ikonka*, op. cit., p. 18

(20) لقي الحسين الديلمي مصير السجن، راجع : محمد المختار السوسي، المعسول، مطبعة النجاح، ج 14، صص 110 و 113.

(21) كان جلاء الكلولي في منتصف 1900/1318، وخلفه أنفلوس.

المصدر : رسالة من عامل تزنييت الزراوي عبد القادر بن مسعود بتخ 1318/08/15/1900.

المعسول، م س، 14 : 113 و 114.

للمؤسسة العرف، وعرفت اشتوكة وإيلالين بألواحها منذ السعديين⁽²²⁾، ثم على عهد السلطان المولى الحسن بدأ القضاء الرسمي يتسع إشعاعه ووردت أسماء قضاة في موسوعة محمد المختار السوسي، تقلدت المنصب⁽²³⁾.

بالمقابل اقترح الكلولي⁽²⁴⁾ تعيين محمد بن الطالب الجلولي قاضيا عاما على جهة سوس الأدنى، مقره أكادير، وطلب تكليفه بالاصلاح القضائي مما يدل على أن هذه المؤسسة بقيت دون الفعالية المطلوبة وبيد أن تنحية الكلولي فسحت المجال بقوة بعودة العرف⁽²⁵⁾.

بالنسبة للأمناء، كان المخزن قد فكر في إرسال أمنائه منذ سنة 1879، ولم تسنح له الفرصة — على ما يبدو — إلا خلال الحركة الأولى سنة 1882.

وأنيطت بالأمناء المحليين وغير المحليين تطبيق الترتيبين الحسني والعزيزي، وتدير شؤون تموين الإدالات بسوس. لكن اعتراضهم معوقات كثيرة، سنشير إلى بعضها فيما بعد⁽²⁶⁾.

وشوهد لأمناء القبيلة بالكفاءة حين شاركوا في تخزين الحبوب في مطمورات على طول طريقة المحلة السلطانية الثانية سنة 1886⁽²⁷⁾.

أثناء المقارنة بين المراحل الثلاثة، يستخلص أن الوجود المخزني اعتراه وهن وقوة :

— توسع إشعاع السلطة المخزنية حين غدت قبيلة اشتوكة منطلقا للتوغل في عمق السوس الأقصى قصد تطويع قبائله، وتطويع النطاق الجبلي الهشتوكي. وقد كان ذلك سنوات : 1779 و 1793، 1810 و 1868 و 1900، على عهد القائد الدليمي محمد بن أحمد بن مبارك، وعلى عهد العمال الحاحيين.

(22) كشاشة عبد العزيز الأدوزي (مخطوطة).

(23) موضوع يحتاج إلى بحث منفرد.

(24) رسالة الكلولي إلى المركز بتخ 1897/1314/12/22 خ ح.

(25) أنظر باب التداعيات من هذه المداخلة.

(26) أنظر باب الجبايات الواجة.

(27) شروتير، م س، ص 362.

— ضعف الوجود المخزني بالقبيلة إثر انهماكات المحلات المخزنية كما وقع سنوات 1792 و 1803 وما بعد 1900 وأمست وظيفة اشتوكة تنحصر في المراقبة والترقب : مراقبة قبائل جزولة وثكنة، وترقب التسربات الأجنبية بالسواحل الجنوبية خاصة بين 1874 و 1879.

— محليا كان لحركتي المولى الحسن دور في توسيع دائرة نفوذ المؤسسات القيادية المحلية، ومن مظاهره إضافة فروع من القبيلة في ظهيري تولية العميري والورديمي، لم تذكر من ذي قبل. وفي نفس الآن ارتفع عدد الكوامين المخزنية من 1709 إلى 2000 كانوا خلال عقدين من الزمن بين 1877 و 1897⁽²⁸⁾. إن الإعتماد على القواد والشيوخ والأمناء لم يكن كافيا باستمرار، لذلك اعتمد المخزن على وسيلة أخرى : الحراك والمحال.

3) الحراك والمحال⁽²⁹⁾ :

لامراء أن الحراك والمحال رمز للإشعاع المخزني، وأنها دليل قوة المركز على البادية وقد تعدد مقاصدها منها درء عجز المخزنية أو تأمين السبل التجارية من كل تهديد خارجي. أو إدماج مناطق لانتهاها الأحكام في السلطة المخزنية، ولو لظرف مؤقت أثناء استيفاء الفرض. لذلك آثرنا التفصيل، وفضلنا الحديث عن الحراك والمحال في موضوع الواجبات، لأنها إحدى الوسائل المعتمدة في استخلاصها.

من جهة ثانية، اعترضتنا إشكالية التمييز بين نزولها بتراب اشتوكة، وبين نزولها بجهات أخرى من سوس، فمحلة 1854 نزلت بهوارة ومحلة 1900 بماسة، وليست لدينا أدنى معلومة عن اتصال الهشتوكيين بها، ونعتقد أن المخزن كان يتعامل مع الجهة في كليتها، وإمكانيات الأجزاء لاتقدر تحمل الأعباء مفردة. فمحلة 1863 — مثلا — تنقلت بمواقع كثيرة منها : رأس الواد، اشتوكة، ردانة..

لقد أحصينا إحدى عشرة محلة وحركة، نضعها في الجدول الآتي :

(28) بالإضافة إلى المصادر المعتمدة سالفاً، راجع رسالة القائد الديلمي الحسين الهشتوكي بتخ 1897/07/15.

(29) مصادر ومراجع متنوعة هي عمدة هذا المقال.

السنوات	رؤساء المحال والحراك
1810/1225	أغنّاج
1854/1270	المولى عبد الرحمان بن هشام
1850/1266	؟
1854/1270	؟
1863/1280	المولى الحسن (ولي العهد)
1873/1290	المولى الحسن (ولي العهد)
1882/1299	السلطان المولى الحسن
1886/1303	السلطان المولى الحسن
1893/1311	المولى محمد (ولي العهد)
1896/1313	المولى عبد السلام
1900-1896/1318-1314	ألكلوي + بنو عمومة السلطان
1901/1319	؟

حاولت الأجهزة المخزنية الحفاظ على صيرورة التركيز المخزني بالقبيلة، وتعد الجباية والكلف والمؤن التي هي من المهام المنوطة بها⁽³⁰⁾، سلما لتقييم مردوديتها من خلال ضمان تسلسل ورودها على خزينة الدولة.

II — الجبايات الواجبة والاستثنائية :

أ — الجبايات الواجبة :

ثمة إشارات مبثورة إلى تحصيلات⁽³¹⁾ هدايا الأعياد الثلاثة والزكاة والاعشار، دفعها أهل السوس الأدنى بما فيهم الهشتوكيون. وترد أحيانا مع تحصيلات الحاحيين والمتوكيين مجتمعة. ويرجع أقدمها إلى سنة 1836، ويطغى عليها عدم الانتظام، إذ سجلنا توقعات تمتد بين سنتين وإحدى عشرة سنة، ولا يعرف أسبابها قبل سنة 1882. وفي نفس الآن قلما يشار إلى تحصيلات جزية اليهود، ويفردون عن غيرهم.

بالمقابل، صرف السلطان مولاي الحسن إلى السوسيين عنان الترتيب إبان الحركة الأولى سنة 1882⁽³²⁾ وفكر سالفًا في إرسال الأمانة إلى السوس الأدنى منذ سنة 1879⁽³³⁾.

وقد يكون إدماج القبيلة في السلطة المخزنية بعد تمهيد الأطراف، عاملا مساعدا لأداء الواجبات والوظائف باطراد، غير أن وفاة السلطان دشتت توقفا آخر امتد بين 1894 و1896.

وخلال فترات استرسال الأداء ظهرت ردود فعل من المرابطين نتيجة مالحق ترتيب سنة 1884 من تعديلات «الضرورة اقتضاها الحال، وخضوع لجرى الضابط»⁽³⁴⁾، وما يلحق الزرع والضرع من تدبذب بين سنوات عجاف وبين سنوات سمان. وعليه يمكن تسجيل مايلي :

1) لم يستغ الهشتوكيون دوما الخضوع للأمانة، لذلك كانت الحاجة للمدد

(31) سنوات 1835 إلى 1843 ثم 50، 54، 59، 65 أو 66، 73، 75، أو 76، 82، 90، 92 و1893. راجع كنانيش خ ح 14، 15، 16، 35، 41، 312 + رسالة الشيخ إبراهيم الديلمي بتخ 1873/1290/04/15 خ ح، وقد أضفنا سنوات نزول المحال والحراك.

(32) الناصري أحمد بن خالد السلاوي، الاستقصا، ج 9 ص 175 + ابن زيدان، الاتحاف، ج 2 ص 213.

(33) شروتر، م س، ص 345.

(34) الخمليشي عبد العزيز، «زاوية تمجروت والمخزن 1642 — 1914»، ندوة الرباطات والزوايا (تكريم إبراهيم حركات)، صص 172 و173.

ضرورة لاستيفاء الزكاة والأعشار، خاصة في الأطراف، «لأن الناس لم يألّفوا ذلك، وينبغي في أمرهم التدرّج»، على حد قول الإليغي سنة 1892⁽³⁵⁾ وقد يعزى ذلك أيضا إلى ما أفسده الجراد بمحاصيل القبيلة⁽³⁶⁾ وأمام إصرار المركز على استخلاص الفريضة، يؤخر الأداء في سنوات العجاف، وبالتالي تتراكم الحصص، وتثقل كاهل الفلاح، كما حدث سنة 1890.

(2) إن لشتوكة وضعاً خاصاً ينطبق على سوس بدرجات، وهو أن مدارسها وزواياها الكثيرة تعتمد في موادها على جزء من مداخيل الزكاة والأعشار. وقد يستشعر روادها بمنافسة من الأماناء، ويضعهم، هم وخدامهم من القبائل، في حرج. ويذكرنا هذا بنصيحة أحد الفقهاء السوسيين للقائد أغناج الحاحي عام 1810/1225، قائلاً له: «اقتصر على المطالب الخزنية بشيء يسير، وبالثلث من زكاة الحبوب.. واستمل قبائل هشتوكة بالإحسان»⁽³⁷⁾.

(3) من بين مقاصد الترتيب الحسنّي التسوية بين مكونات المجتمع المغربي، ولم يعد إسدال أردية التوقير والاحترام يمنع المستفيد منها من أداء فريضة الزكاة والأعشار⁽³⁸⁾.

وإذا كانت جهات كثيرة من المغرب، قد رفض شرفاؤها ورؤساء زواياها الانصياع لهذا الإجراء، فإن ردود الفعل بسوس أتت متأخرة جداً. ففي سنة 1896/1314 امتنعت فروع كثيرة⁽³⁹⁾ من اشتوكة ذات نسب، من دفع الفرض «مستظهرة بظواهر التحرير والتوقير» وكل من استفاد يدرج أقاربه وأصهاره مما وسع من قاعدة المحظوظين⁽⁴⁰⁾ ومن الفروع من برر المنع بخدمتها لزواوية سيدي أحمد الصوايبي⁽⁴¹⁾.

(35) رسالة محمد بن الحسين أو هاشم إلى المركز بتخ 1309/10/23 صيف 1892 خ ح.

(36) رسالة محتسب رودانة بتخ 1309/11/07 صيف 1892، أي بعد نصف شهر من بداية جمع الجباية، ولن تكون كافية لانتفاء سبب التردد في الدفع، الخزانة الحسنية.

(37) الوجاني في تاريخه، م س.

(38) الحليشي، م س، ص ص 139، 140.

(39) منها إدامنو، أيت بو الطيب، أيت ميمون الدليمون، آل إيلان...

(40) شكاية أمين أعشار ردانة إلى المركز بتخ 1901/1318/12/14 خ ح.

(41) شكاية الكلولي بتخ 1896/1314/07/05.

لقد حاول المخزن الحد من هذه الظاهرة بتأخير أو بإلغاء تجديد بعض الظهائر على يد السلطان المولى عبد العزيز، وأمست هذه الوسيلة أحد الأسلحة التي بقيت بيده⁽⁴²⁾ واستغلها الكلوي ضد مناوئيه أيما استغلال، ولم يطلب تجديد الظهير لصالح عائلات اشتوكية إلا لماما. مثل شرفاء التدرارين بتاريخ 16/07/1314/1896⁽⁴³⁾ وقبل ذلك بعشرين يوما فقط استنكر في شكايته من المستظهرين بظهائر التوقير، قائلا : «فلا واحد منهم تصدق عليه علامة التوقير»⁽⁴⁴⁾.

بالمقابل، متع علماء وزوايا بعيدة عن مركز القبيلة بتازروالت وقبيلة عبد الله أوسعيد، بل استفادت من عشر القبائل⁽⁴⁵⁾ وفتح بذلك ثلثة عسر سدها وكانت لها تداعيات.

ويبدو أن رفض التنازل عن الامتياز التقليدي الذي كان يوفره الظهير استمر حتى حدود 1903/1320 على الأقل بسوس، ويستشف ذلك من ظهر رسالة من توقيع النقيب الحنفي بن محمد الناصري إلى السلطان⁽⁴⁶⁾ لذلك انخرم الترتيب العزيزي مثل سابقه⁽⁴⁷⁾.

لدرء نواقص واردات القبائل التي هي المزود الأساس للخبزينة، استعمل المخزن وسائل لفرض جبايات وتكاليف استثنائية كانت مثار قلاقل.

ب — الجبايات الاستثنائية :

من نافلة القول، إن الحفاظ على صيرورة الخدمة المخزنية يعتمد على ديمومة استخلاص الضرائب، وعلى فرض الكلف التسخيرية، وبالإتيان «بجراك معتبرة وأنجاد الرجال وفرسان الأبطال وحمل الأثقال» وما إليها، لفائدة الحراك والمحال المخزنية، أو لفائدة الجهاز المخزني المحلي والإقليمي، ومدها كذلك بما يلزم من مؤن.

(42) الخمليشي، م س، ص 139 + شروتر، م س، صص 347 و 348.

(43) رسالة الكلوي إلى المركز، ح خ م 243.

(44) رسالة الكلوي إلى المركز، بتاريخ 06/07/1314/1896.

(45) المعسول، 13 : 21، 22 + رسالة الكلوي إلى الإليغي بتاريخ 06/01/1316/1898.

(46) الخمليشي : م س، ص 176.

(47) يتشابه الترتيب الحسنسي مع الترتيب العزيزي في مقاصدهما وكانت لهما نتيجة متشابهة : راجع أحمد التوفيق : المجتمع المغربي.. إينولتان، صص 21 و 600 + الخمليشي، م س، ص 174.

وحين يتعذر بلوغ المقاصد، يلجأ إلى «سلطة المدفع»، وتطرح من جديد قضية الإنقياذ للخدمة الشريفة والانخراط فيها، ويربط ممثلو الخزن بالمنطقة الظاهرة — عادة — بطباع وميولات الرعية، وما جبلوا به من عدم الانقياذ⁽⁴⁸⁾. وهذا التعميم ينفي اعتراف السلطان المولى عبد العزيز بعراقه قبائل سوس الأدنى في الخدمة، مع الإصلاح والإمثال، واعتبر ماوقع سنة 1896 باشتوكة وهوارة من فتن «استثناء»⁽⁴⁹⁾.

أما بالنسبة للسوس الأقصى فقد صرح الإليغي⁽⁵⁰⁾ محمد بن الحسين أو هاشم باستمرار علاقتهم بسلطين الوقت منذ المولى عبد الرحمان، لكن «مع المولى الحسن كانت على أضعاف ماكانت عليه مع أسلافه». ويذهب الفقيه الأدوزي نفس المذهب، بقوله: «لم يرد السوسيون نكث خلافة السلطان، ولاعزله ولامنعوا له دفع الزكاة، ولا ما يدفع لبيت المال. والسلطان لايقااتل إلا من بغى عليه بهاتين، وماعدهما يجوز بالرعية أن تدافع عن نفسها... وبهذا ملئت دواوين الفقه»⁽⁵¹⁾. إن هذه الاعترافات والشهادات دليل على أن الانتفاضات القبلية كانت ضد طرق الاستخلاص لما يشوبها من شطط. وقد يعتقد أن الانتفاضات كانت سمة ثابتة في بنية علاقة الخزن بالبوادي، بيد أن الأمر ليس كذلك في سوس الأدنى على الأقل بما فيه اشتوكة.

فلاصطدامات تكاد تكون محدودة، إلا أن أثرها بالغ إن وقعت، وصداها يمتد لسنين. وقد يعزى ذلك إلى غياب الوجود الفعلي للمخزن في النطاقات الجبلية (إيلالن مثلاً)، وكلما تم اللقاء بممثلي الخزن، كلما كان ذلك مثار ردود، إلا لماما.

(48) مثلاً حين بدأ الكلوي يقتحم مجال الجبل، اشتكى إلى المركز قائلاً: «ليس في سوس كلها من يجب الإخراط في سلك الخدمة» بتخ 1315/05/25 موافق 1897 وفي أخرى «رسخ التباض والتفاسد في قلوبهم» بتخ 1896/1314/02/10 خ ح م 97 و330.

(49) الظهير العريزي في: ابن الحاج أحمد: «الدرر الإبريزية» خ ح 4107.

(50) رسالة إلى المركز بتخ 1901/1318/11/19، وفي أخرى، إلى الوزير المختار طلب الصفع مما صدر من رعا سوس «لأنهم ليس فيهم ما يضر بالملك» بتخ 1318/11/10، خ ح م 531.

(51) كناشة عبد العزيز الأدوزي (مخطوطة).

فخلال محلة 1863⁽⁵²⁾ والحركة السلطانية الأولى 1882⁽⁵³⁾، نلمس بجلاء طابعهما السلمي. بينما في الحركة الثانية 1886 أدبت عناصرها من فرعي أيت بوالطيب وأيت بلفاع، وسلسلوا إلى مراکش عقابا لهم لضلوعهم في قضية خراب دار القائد الديلمي⁽⁵⁴⁾، ولولا ذلك لكانت هذه «الحركة» مثل سابقتها.

باعتماده على «مسايرة الواقع بالهويني»، تمكن المولى الحسن من استيفاء غرضين : — أولهما، تفقد أحوال سوس. وتمهيد أطرافه، وبسط النفوذ المخزني، تجاه التسربات الأوربية التي قلت حدتها⁽⁵⁵⁾.

— ثانيهما : جباية الأموال لدرء أزمة حرب تطوان سنة 1863، ولدمج السوسيين في «ترتيب» سنة 1884⁽⁵⁶⁾.

وتفيد إشارات أخرى أن عملية استخلاص الواجب تمت بنجاح خلال سنتي 1303 و 1886/1311 و 1893. لكن ذلك لم يمنع من القول إن المخزن لم يتمكن من تطبيق نظام ضريبي منظم وقار في بقاع سوس، حيث وسائل المراقبة أقل قوة⁽⁵⁷⁾.

خلال المحال والحراك المذكورة، كان للهشوكيين فضل في إيوائها زمنا، وفي مدنها بالمؤن والكلف⁽⁵⁸⁾.

إن قضية «تحمل أعباء التموين والكلف» طرحت نفسها أكثر من مرة. فباستثناء

(52) زرهوني محمد، م س، ص ص 95-103 = شروتير، م س، صص 358، 359، 361، 362، وحول مسالك نزول المحلة بسوس راجع :

Ennaji (M) et Pascon (P) : *Le Makhzen et le Sous Al - Aqsa* éd 1988, p. 58

(53) يقول محمد المختار السوسي : «جاء — السلطان — كأنه شيخ من شيوخ الزوايا ملاينة للناس، فلاقاه كل الناس سهلا وجيلا بكل إجلال» وكانت له دراية بشؤون السوس قبل توليته السلطنة راجع : المعسول، 14 : 109.

Justinard : *Les Ait baamrane, Villes et tribus du Maroc*. Vol 3. 1930, pp. 100-101

(54) المعسول، 14 : 109.

(55) شروتير، م س، صص 349-353، 358، 364-359.

(56) زرهوني محمد، م س، ص 99 + دراسة جرمان عياش.

(57) شروتير، م س، ص 348.

(58) زرهوني محمد، م س، ص 102.

الحركة السلطانية الثانية، حين استدرك الأمر بتنوع مصادر التكوين⁽⁵⁹⁾، كانت المحال الأخرى حملا ثقيلًا على القبيلة، ومن مظاهر ذلك :

1 — حين خيمت محلة 1863 ومحلة 1893، استغرق مكثها بسوس مدة أطول⁽⁶⁰⁾، وكثر عدد المشاركين فيها، مما لا يعهده السكان، وكان لاشتوكة نصيب من التحمل.

2 — حين خيمت محلة 1893 بردانة، تأخرت عنها قيادات سوس الأدنى عشرة أيام، بينما قواد سوس الأقصى لم يظهر منهم أحد لدعم المحلة بما يلزم⁽⁶¹⁾ لذلك جاء على لسان القائد المسكينى الشداخ حول نفس الموضوع «إن جميع قياد سوس يستعذرون لإخوانهم بترول المحلة عليهم»⁽⁶²⁾.

وبالرغم من العبء، فالواضح أن سياسة التواصل السلمى، كانت تخفف على السكان وتساعدهم على التحمل، ويتضح ذلك بجلاء سنتي 1863 و1882⁽⁶³⁾، حيث اضطبغت مشاركتهم بسمة التطوع، بل كان تراب اشتوكة ملتقى ومجمعا بين الأنداد.

وعلى النقيض من ذلك، حين تستعمل «لغة المدفع»، وتصطدم المحلة بالسكان، تسجل التجاوزات، وتنتهك الحرمات، ولنا نموذجان من قواد حاحة :

— النموذج الأول : القائد عبد المالك بن بهي وخليفته محمد بن يحيى أغناج، نزلا⁽⁶⁴⁾ بواد ولغاس على حدود اشتوكة سنة 1810/1225 بأقوام كثيرة، وقابلهم المرباط الإليغي هاشم بن علي، ودب الفساد والخراب في الزرع والضرع والدور، وأثنى جراح ساكنة الجبال بما فيها إيلالن.

— النموذج الثاني : القائد سعيد الكلولى، نزل بموضع تابوحنايكت بفرع أيت

(59) شروتيه، م س ، صص 96، 98.

(60) مدة المحلة الأولى 11 شهرا ومدة الثانية قرابة 8 أشهر.

(61) رسالة من قائد المحلة الخليفة مولاي محمد إلى والده بتخ 1893/1311/02/01 خ ح.

(62) رسالته إلى المركز، رمضان 1893/1311، خ ح.

(63) راجع : محمد داوود، تاريخ تطوان 1964، المجلد الرابع، صص 200/201 + زرهوني

محمد، م س، صص 102، 103 + المعسول 14 : 111.

(64) محمد المختار السوسي : خلال جزولة 2 : ص ص 125، 126.

بوالطيب سنة 1896/1314. وتعد المحلة أضخم المحال وأخطرها في تاريخ المنطقة. ومن حسن الطالع تعدد الروايات⁽⁶⁵⁾ عنها، واختلفت بين مشارك محلي ومعان ومعاصر لها، وبين ممثل للجهاز المخزني.

وحول سبب التدخل المخزني، ورد في الظهير العزيزي : «وخامر السوسيين ماخامر غيرهم من القبائل الحوزية، من ترويع هاتك الأندية، وفرهم اليد في دور العمال.. فبلغ إلى علمنا الشريف أنهم تضرروا من العمال.. والمحلة الهشتوكية في عيشة راضية مشغلة باستيفاء الواجبات.. إلى أن ظهر من بعض أفرادها شقاق.. فنهض إليهم الخديم الجلولي... فآلفينا السبب فيه هو الحسين الديلمي..»⁽⁶⁶⁾

إذا ربطنا بين اللحظتين الواردتين في النص، نلغي السبب هو المؤسسة القيادية، لكن إذا كان الغرض هو تنحية القواد كما وقع في ردانة ونواحيها، فلماذا عوقب الديلمي بإرجاعه شيخا كما كان، ولم يعاقب بالسجن إلا بعد فترة ؟

إن القرائن تفيد أن الشنآن دب بين الاثنين، وقد لا يعزى ذلك إلى صراع النفوذ فحسب، بل إلى كون الديلمي لم يكن راضيا عن الوسائل المعتمدة في استخلاص الذعائر، وقد اشتكى إلى المركز أكثر من مرة. وسنشير إلى ذلك في حينه.

وفي روايات محلية⁽⁶⁷⁾، كانت قضية آل المعدر جيران اشتوكة، سببا في تفجير الوضع. إذ بعد أن امتنعوا عن دفع الغرامة التي فرضت عليهم بمعاوضة من الرسموكيين، نهبوا ما في المحلة المخزنية من مال وكراع وقتلوا أنفسهم. وقدرت قيمة

(65) ابن الحاج : «الدرر الإبريزية» م س، كناشة الأدوزي، مرادي في تاريخه، الإكراري محمد ابن أحمد، «روضة الأفتان» تحقيق المرحوم حمدي أنوش، منشورات كلية أكادير 1998، صص : 63، 64، 70، 71، المختار السوسي، المعسول 15 : 207 و 209 وإيلغ قديما وحديثا ص 192 و 310، وثائق الخزنة الحسنية، وثائق خزانة بودميعة فرع تزيت مصنف 11 بنخ 1914/12/06 — 22 — 28 من الشهر 12 سنة 1314 + 01/20 و 1315/05/06. وهي رسائل موقعة من لدن : الكلولي، الإلبيغي، التزيتي، ابن بيروك + معلمة المغرب 2654.

(66) ابن الحاج، م س.

(67) أهمها كناشة الأدوزي.

المنهوب 14416 ريالاً⁽⁶⁸⁾.

تدخل الإليغي محمد بن الحسين أو هاشم لإصلاح ذات البين، فبدأ بجمع الغرامة من الجناة وقيمتها 4000 ريالاً، دفعوا منها قسطاً لعامل تزني⁽⁶⁹⁾.

وبدل استيفاء ما بقي⁽⁷⁰⁾ سارع ممثلو المخزن بفرض ذعيرة ثقيلة «عشرة آلاف ريال إنصافاً» على القبائل لعدم تدخلها في تأديب المعدرين والرسموكيي : عمدتهم في ذلك : الأمر السلطاني⁽⁷¹⁾، ومرجعيتهم أن هذا العرف سن من ذي قبل⁽⁷²⁾.

لم ينتظر الكلوي لاحتواء الوضع، فدشن تنفيذ الأمر بالزحف على جيران اشتوكة الماسيين في مستهل سنة 1897/1315، وبلغت «غارة إلى مناخ ابن هاشم الإليغي»، وكانت شرارة لوقعة «تبوزار» الشهيرة، فيما بعد في فاتح جمادى الأولى، وبعقبها بعد حين جفول الإليغي، وبدأت عمليات اختراق مجالات متمنعة : إيلالن، ايت مزال، ولتيته، رسموكة.. فأخذ الكلوي «الناس من وادي سوس إلى واد نون بالغرم الشديد، والمؤن التي لاحد لها.. فاستمر الوظيف إلى انتصاف عام 1318»⁽⁷³⁾.

إن رواية الإكراري هذه تنفي أن يكون غرض المحلة استيفاء الواجب أو تهديد الأطراف، كما كان على عهد السلطان المولى الحسن، بل هو جمع المغارم.

وغني عن البيان، أن المؤلف لا يقصد بالوظيف الواجبات كما هو المعهود⁽⁷⁴⁾ بل يوميء إلى تسلسل الذعائر، وقد نهج الباشا حم نفس السياسة في ردانة ونواحيها خاصة هوارا وسكتانة⁽⁷⁵⁾.

إن تشابه المقاصد يرمز إلى خطة محكمة يرجى منها ملء العجز المفاجيء الذي

(68) رسالة الكلوي إلى المركز في رجب 1315 موافق 1897.

(69) هو عبد القادر بن مسعود الشاوي أو الزراوي، كناشة الأدوزي.

(70) دفعوا ثمانمائة ريالاً (سبيل) من أربعة آلاف.

(71) قرى أول الأمر بقبيلة ماسة من لدن عامل تزني الزراوي.

(72) ابن زيدان، الإتحاف، ج 2 ص 210.

(73) الإكراري، م س، ص 63.

(74) أحمد التوفيق، م س، صص 502-503، الحليشي، م س، ص 141 هـ 166.

(75) ثمة رسائل كثيرة بالخرانة الحسينية حول الموضوع مح : 258، 301، 302، 454.

عانت منه الدولة⁽⁷⁶⁾، وخاصة بعد وقعة الحوز.

حول نفس النازلة ذكر الوجاني الحسين بن الحسن في تاريخه، أن الوزير أحمد ابن موسى قال لعامله المذكورين، الكلوي والباشا حم : «اعملا كل ماظهر لكما من التولية والعزل، وعليكما بجمع الدراهم بكل حيلة وبكل وجه».

وإذا كان سند الوجاني غير معروف، فشهادة الأدوزي تعزز جانبنا من المقولة، حيث يقول : «قعد الكلوي على أكل أموال الناس، فدخل إلى أموالهم من كل باب».

إذا ميزنا المهشوكيين عن غيرهم، وجدناهم اصطلوا بنار المغارم والمؤن. فقد نزلت محلتان مخزنتان بتراب اشتوكة. منذ جمادى الأولى من سنة 1314 / 1896، ثم احتفظ بمحلة واحدة غادرته بعد عام⁽⁷⁷⁾.

وخلال هذه المدة أدبت عناصر «ثائرة» من فروع القبيلة : أيت بو الطيب، أيت بلفاع، ادا محمد، أيت ميمون، وإيلالن...

وتزعم المحال أعلام ذوو صيت من بني عمومة السلطان : المولى عثمان ومحمد بن عبد السلام، ومن قواد الأرحاء وحاجة.. وكانت مصادر العسكر متعددة : طنبوران من المركز، وعسكر إدالتي تزنيث وأيت باعمران⁽⁷⁸⁾، وعساكر قواد سوس، حيث استنفرت قبائلها «بجد الصائم»، وحددت قيمة مشاركتها في مائة بين خيالة ورماة⁽⁷⁹⁾.

كل هذا الزخم لم يكن موجها ضد اشتوكة فحسب، بل ضد حلف جزولة بقيادة الإليغي محمد بن الحسين أو هاشم في البداية، ثم امتد سلطان المحال إلى فروع أخرى من الحلف الآخر : تحكات. ويبدو أن مغادرة المحلة المكان بتاريخ 02 جمادى الأولى 1315/1897، ينفي انقياد فروع القبيلة السهلية والجبلية كما

(76) أحمد التوفيق، م س، ص 482.

(77) رسالة الكلوي إلى المركز بتاريخ 02 جمادى الأولى 1315/1897 خ ح مع 435.

(78) رسالة الكلوي إلى المركز بتاريخ 1897/1314/09/22 خ ح.

(79) مصادر مختلفة : رسالتان للزراوي بتاريخ 06/21 و 07/14 من 1314 — رسالة التمرني بتاريخ صفر 1896/1314 خ ح وخزانة أكرض بتمنارت.

ادعى الكلوي، إذ سرعان ما زحفت العساكر المخزنية على فرع آيت ميمون بعد أسبوعين من التاريخ المذكور. وكذلك أدبت عناصر من آيت بلفاع بعد شهور⁽⁸⁰⁾.

إن هذا الأمر يطرح إشكالتين :

— الأولى ربط مصير الوجود الفعلي للمخزن بالمنطقة بإبقاء مدد «ذي بال» وكلما انقطع «يرجع المهشوكيون على أعقابهم»⁽⁸¹⁾ لذلك تركت إدالة في وسط القبيلة إلى مابعد سنة 1900.

— الثانية لم يشارك فرع آيت ميمون — حسب ماتوفر لدينا من معلومات — في خراب دار الدليمين. «وتقاعدهم عن أداء الموظف عليهم»⁽⁸²⁾، وقد يعزى إلى عدم تجديد ظهير التحرير الذي تمتعوا به على عهد المولى الحسن⁽⁸³⁾.

إن ثلثة من المهشوكيين لم تخضع كل الخضوع : فالكلوي طلب من السلطان أن يدرج آل إيلال في ظهير التولية بعد عام ونصف من تاريخ نزوله. واستمر التفاوض من 1315/03/28 إلى 1317/10/20⁽⁸⁴⁾ ومبررات الإلحاح أن إيلال — حسب اعتقاده — منفذ إلى بعقيلة وأيت وادريم، وملجأ للفساد المهشوكيين والهواريين. بينما تحفظ المخزن وتردد نظرا لوجود زاوية ذات صيت⁽⁸⁵⁾.

إلا أن القرائن، تفيد أن اقتحام هذا المجال الجبلي ودججه في السلطة المخزنية إدماجا فعليا فيه مجازفة. إذ تركز سياسة المخزن على تطويع المناطق الجبلية لاستيفاء واجب

(80) رسالة الكلوي إلى دحمان بن بيروك بتاريخ 1316/11/12، خ بودميعة مصنف 11.

(81) رسالتان إلى المركز من الزراوي بتاريخ 1314/08/23 والكلوي بتاريخ 1315/03/28 خ ح مع 278، 430.

(82) رسالة جواية للوزير أحمد بن موسى إلى الكلوي بتاريخ 1315/02/18 خ ح.

(83) طلب الم رابط التمكن شتي تحرير آيت ميمون بتاريخ 1314/09/01 وكان في صراع مع الكلوي حول المنطقة. خ ح مع 317.

(84) خ ح مع 413 و 482.

(85) ينف سكان إيلال عن ألف كانون، وحول إمكاناتهم الدفاعية راجع دوفوكو (م س). صص 340 و 341.

الزكاة والأعشار فقط دون الدمج الفعلي، ويستعمل الخطاب الأبوي معهم في غالب الأحيان⁽⁸⁶⁾.

وترتكز سياسته كذلك على ترك الأمور على العوائد، لذلك تصرف الهمم للحفاظ على قبائل الطاعة ومعظمها في السهول. أما الجبال فلا تنالها الأحكام عادة، ولم يتمكن المخزن قط من فرض سيطرته عليها بصفة مستمرة ونهائية⁽⁸⁷⁾.

وبالفعل تدهورت صولة الكلوي بعد مرأوده سكان الجبال بين أواخر 1316 وأواخر 1317/1899-1900⁽⁸⁸⁾ فازدادت الحاجة للعتاد والذخيرة، وطلب رخصة شراء البارود من الصويرة لتطويع إيلان⁽⁸⁹⁾ ولم تتمكن — مع الأسف — من معرفة مصير هذا المشروع. والأكد أن قوته بدأت تقل وفشل ريجها بتراب مجاط ورخاوة⁽⁹⁰⁾.

وبالمناسبة، لفت انتباهنا طلبه من الوزير أحمد بن موسى التدخل لدى أمناء الصويرة لاستيفاء ماتبقى من قرض منح له، وتكفل بأدائه على أقساط⁽⁹¹⁾ ويرمز هذا الطارئ إلى عجز الدولة من جهة،⁽⁹²⁾ وإلى تحمل الكلوي مسؤولية مبادراته الجريئة.

خلال عهده تمهدت القبيلة وحلفاؤها الجزوليون، «فاستبحرت المغارم» وحوسب الناس على النقيير والقمطير⁽⁹³⁾ ويمكن أن تقتصر على مستويين : المثونة والذعيرة.

(86) عبد الرحمان المودن، البوادي المغربية قبل الإستعمار (إيتاون)، الرباط 1995، ص 346.
(87) علي صديقي أزيكو، «حول النظرية التجزئية مطبقة على المغرب، مجلة كلية الآداب بالرباط، ع 14 ص 14.

(88) رسالتان : للكلوي إلى المركز بتخ 08/24 وتم 11، خ ح ع 482 و 487 — وأخرى إلى دحمان بن بيروك بتخ 1316/11/12، ذكرت سابقا.

(89) بتخ 1317/10/20 خ ح ع 483.

(90) ع 487 خ ح.

(91) يبدو من خلال كشف لإحصاء البنادق التي أرسلت للكلوي، أنه اعتمد على إمكانياته «الذاتية» وإخوانه. فهل «183 عدة» التي منحت له رسميا والتي طوبل بردها أثناء نازلة بوحمارة، تكفي للتوغل في السوس الأقصى ؟ — رسالته إلى الوزير المختار بتخ 01/02/1318 ع 541، خ ح.

(92) وقع مثل ذلك بإينولتان، ص 482.

(93) العبارتان لحمد المختار السوسي، المعسول، 20 : 25 و 79.

أ - المئونة :

كلف مئونة المحتلين باشتوكة يوميا 8822 ريالا سبيل = زيل، و 8800 مد من العلف و 186 من الشعير⁽⁹⁴⁾.

وهذه الأرقام تعكس عدد المشاركين من الجند، بيد أن عددهم لم يكتمل إلا مع نهاية سنة 1896، إذ تأخرت قبائل سوسية عن الالتحاق بالقبيلة⁽⁹⁵⁾.

ويبدو أن المهشوكيين تحملوا عبء المئونة لشهرين الأولى، وبعد التحاق قواد سوس، طالب الكلوي التخفيف عنهم بإسقاطها، وتكفل سكان رأس الواد بدفع جزء منها، حتى تسنح الفرصة لهم لأداء الذعيرة⁽⁹⁶⁾.

وحسب رواية الديلمي الحسين لم يف الكلوي بوعده، إذ استأنف سكان القبيلة في أداء مئونة قيمتها 06 ريالات وصاع شعير للكانونة⁽⁹⁷⁾.

وإذا افترضنا أن كل الكوانين لم تستثن من التوظيف، فمجموع المؤدى 12 ألف ريالة و 2000 صاعا من الشعير.

بالمقابل بلغ صائر المحلة خلال عام، بين أواخر 1314 وأواخر 1315 موافق 97 و 1898⁽⁹⁸⁾ ما قيمته 73299 ريالا، وهو إشارة إلى تقلص عدد المشاركين حيث بدأت جيوش المحلة تتوغل في قبائل جزولة، ولم يحل ذلك دون استرسال دفع المئونة⁽⁹⁹⁾.

ورغم تنويع مصادر المئونة : وارد الصورة وحاحة وسوس وغيرها⁽¹⁰⁰⁾ فتمت معوقات كثيرة حالت دون وصولها في الوقت المطلوب، لذلك استغاث الكلوي

(94) رسالتان للكلوي بتخ 01 و 07 رجب 1314/1896، خ ح مع 279 و 306.

(95) كان التأخير لأسباب إقليمية : فتن بهوارة والعوينة وآيت إبراهيم.

(96) رسالة إلى الوزير أحمد بن موسى بتخ 01/07/1314/1896.

(97) بتخ 1314/07/14.

(98) رسالتان للزراوي إلى المركز بين ذي الحجة وذو القعدة.

(99) مصادرنا : رسائل خ ح مع : 279، 284، 285، 287، 306، 308، 317.

(100) رسائل كثيرة تقتصر على رسالتين من الكلوي إلى الإليغي بتخ 1897/1314/12/22.

خ ب مصنف 11. ومن المولى عثمان إلى المركز بتخ 1314/05/16 خ ح مع 308.

بالإليغي قائلا له «أما المتونة والعلف، فلا صبر عند سيدنا وعساكره»⁽¹⁰¹⁾.
بالمقابل تطلبت كثرة المطالب المخزنية من تموين المحلة وإدالة أيت باعمران، وقتنا
أطول في جمعها. فالقائد الزمزمي — مثلا — نفذ الأمر بعد شهر ونصف من
تاريخ صدوره⁽¹⁰²⁾.

ب — الذعيرة :

تفيد رسائل كثيرة تبودلت بالخصوص بين الباشا حم والكلولي وبين المركز،
أن الذعائر استرسلت وفرضت على قبائل سوس بأكملها، بعد هزيمة صناديدها
في وقعة «تبوزار» في فاتح جمادى الأولى من سنة 1897/1315.
بيد أن المهتوكيين بدأوا في أداء الذعائر قبل هذا التاريخ بعشرة أشهر. فقد
وظفت عليهم ذعيرة قيمتها 43478 ريالا ونيف، دفعوا ثلثها عينا ونقدا وهي
796 بهيمة، 500 منها «تناسب المزاد» و5000 ريالا (سيل) بتاريخ 07/01/
1896/1314⁽¹⁰³⁾.

وحسب شهادة الحسين الديلمي الذي تنحى عن القيادة، فالكلولي فرض خمسين
ريالة للكانون : «الثلاثان الدفع الجيد والثلث المال الحسن، ودفعها السكان كلها».
وأثار هذا الإجراء حفيظة الديلمي معللا أن الظهير السلطاني قرر دفع «03
ريالات وخروبة شعير لكل كائنة».

فإذا كانت هذه الرواية صحيحة، فالقيمة الإجمالية التي على السكان أدائها
هي مائة ألف ريالة، وهو ضعف الرقم المذكور آنفا. وغني عن البيان أن الشنآن
بلغ مداه، وسلسل الديلمي إلى السجن، ونفى عامل تزنيته مانسب له من اتهامات
منها : تحريضه لبلديه المهتوكيين على الفتنة بمناصرة من الإليغي⁽¹⁰⁴⁾.

ومقارنة بالحيط السوسي، نجد ماوظف على القبيلة يقارب ما وظف على سكان

(101) نفسه.

(102) رسالتان بتخ 26 ربيع الثاني و12 جمادى الثانية من سنة 1314 خ ح ع 317.

(103) ذكرت سابقا في الهامش 94.

(104) رسالة الزراوي إلى المركز بتخ 1897/1314/08/17 خ ح ع 298.

هواره (50 ألف ريال) (105).

وأثار فضولنا أن هؤلاء دفعوا أقل من النصف ومنحت لهم مهلة أخرى، بينما أدى الهشوكيون ماعليهم في ظرف زمني لا يتعدى شهرين.

بعد ذلك لم يرد اسم اشتوكة ضمن قبائل سوسية فرضت عليها ذعيرة مجحفة قيمتها «عشرة آلاف إنصافا» بعد النهب الذي تعرضت له المحلة (106) وهو ما يطرح مجموعة من التساؤلات :

فالمحلة نهبت بترابها، فهل يعقل أن لاتفرض الذعيرة على ساكنتها ؟ وثمة علاقة «العصبية» بين اشتوكة، والقبائل المتهمه بجريرة النهب، وعليه فلا يمكن أن تستثنى ؟ إن المصادر تتحدث عن معاناة الجزوليين بعد النازلة، خاصة التي لها يد فيما وقع، وقد تكفل الإليغي بها.

كيف ماكن الأمر إن ظروف استخلاص الذعائر تزامن مع فترة جذب، لذلك أرسل الكلولي رسالة «استعطاف» لما شاهده في أحوال الهشوكيون من الضعف ونقصان السنين، بتاريخ 09 رمضان من عام 1314/1897. وورد على لسان الأدوزي في كناشته «والناس في حيرة عظيمة، فأضافوا إلى مصيبة الكلولي جذب العام». ولاغرو أن القصد هو عام 1317 أو 1318 حين توغلت الجيوش المخزنية في تراب ولتية (107) وأضيف للجبايات المذكورة هدية خاصة للوزير أحمد بن موسى تقربا منه وزلفى «لانه معتمد الولاة، ولايقضى الغرض إلا على يديه» (108).

إن سياسة الجبايات الإستثنائية كانت ثقيلة، تلخص في تدمير الرعايا وانتفاضهم من حين لآخر، وبلغت ذروتها على عهد الكلولي الذي تحمله المراسلات مسؤولية

(105) رسائل عديدة تتحدث عن هذا الموضوع، خ ح م 301، 302، 346، 352، 361، 454.

(106) راجع هوامش 71 و 72.

(107) رسائل الزراوي خ ح م 346، 352، 379.

(108) أحمد التوفيق، صص 482 و 589، عبد الرحمان المودن، م س، ص 166 هـ 140 — ورسائل محلية.

ما وقع بالواقع السوسي من طارىء واستثناء، حيث أناخ بكلكله ثقيلًا على جسم القبائل.

بيد أن هذا التعميم ليس في محله، فقد حاول هو شخصيًا أن يتملص مما نسب له، في رسالة بعث بها إلى الإليغي محمد بن الحسين قائلا : «والله ماتبعنا شهوات أحد، وإنما نحن عند أمر مولانا ونبيه، لاغير»⁽¹⁰⁸⁾.

«وفي سنة 1317 قيل للسلطان — حسب الأدوزي — إن كانت له رغبة بسوس فداركه.. ثم تبين أن ذلك العسكر (من مراکش) جاء مددا، فشمرك الكلوي ساعد الجدل لاستئصال ولتيته» فهو لم يكن سوى «المنفذ» لسياسة استبدادية محورها الوزير أحمد بن موسى⁽¹⁰⁹⁾.

إن مختلف المصادر ربطت تنحية الكلوي بوفاة هذا الوزير، بتاريخ 05 ربيع 1319، غير أن الفرق الزمني بين اللحظتين امتد عاما وشهرين ونصف شهر. وصح أنه افتقد إلى الفضاء الذي كان يوفره له أحمد بن موسى، فقل نجمه وفشلت ربحه بين أنداده من السوسيين. وغني عن البيان أن الدولة بنفسها فقدت هيبتها بعد وفاته⁽¹¹⁰⁾. بالمقابل أثار انتباهنا توتر العلاقة بين المركز والكلوي أكثر من مرة قبل تنحيته متجاوزا بعض الحدود، ومستغلا «السلطة المطلقة» التي منحت له، فكم من مرة بادر بالتنفيذ قبل الحصول على إذن رسمي⁽¹¹¹⁾ فيلقى توبيخا تم يستغيث بالوزير «طالبًا الشفاعة منه بينه وبين الجنب الشريف»، وتكرر ذلك مرارا.

إن اللافت للانتباه أن سياسة جور القواد والعمال طفت على الساحة الهشتوكية على الأقل، حين نزل المخزن بثقله لاستخلاص الواجبات المستحدثة. فالقاسم المشترك بين أحمد بن مبارك الديلمي (1207) وأغناج (1225)، والديميان إبراهيم

(108) مكرر) بتخ 1315/01/17، خ ب مصنف 11.

(109) أفا عمر، م س، صص 108 و 109 عن الإتحاف.

(110) الإكراري، م س، ص 64، 71 تعليق المرحوم حمدي أنوش رقم 07، كناشة الأدوزي...

(111) في قضايا عديدة : هدم نواة مسجد بتزيت لبنائه من جديد فأثار ذلك حفيظة السكان والمركز، وقطع المؤنة على القائد ابن بيروك بل حاصره، وتصرف بسلوك غير لائق مع القائد التمرتني.. واقتحم الجبل دون احتياطات.

وابنه الحسين، والكلولي، هو : «تكفلهم الهشوكيين بكثرة المطالب الخزنية»، التي لاحد لها». وبذلك تفتح ثلمة كبرى للتجاوزات، واستغلال النفوذ، وكذا لتأثيل الأموال والأملاك.

فالدلمي أحمد بن مبارك «ترك الناس مهمومين ومغمومين»⁽¹¹²⁾ وماكان حفيده إبراهيم «يظلم الناس في أملاكهم، وإنما ظلمه في المغارم المالية على عادة الخزنين إذ ذاك»⁽¹¹³⁾ وتعزى فتن القبائل ومنها اشتوكة إلى «اتباع القياد هوى أنفسهم، وعدم مبالاتهم بقلة الموجود»⁽¹¹⁴⁾ «وإلى فرض الوظائف غير المعتادة»⁽¹¹⁵⁾.

ويبدو أن الكلولي أتى على رأس هؤلاء في ظلم العباد، فقد «خرب سوس وأكل زواياها وخرب مدارسها» حسب شهادة الأدوزي الذي اصطلى بناره ورخص للقبائل بالدفاع عن نفسها، بكل ما أوتيت من قوة⁽¹¹⁶⁾.

فسح هذا «الإجحاف الضريبي» الباب لثرائهم بشكل لافت للنظر، محاولين «مجاراة عمال الغرب والحوز في تشييد القصور، والتكثير في العبيد والإماء والخيل والفرش... ولم يدروا أن البلاد أطراف، قليلة التكبسب في الأموال» على حد قول الإليغي⁽¹¹⁷⁾.

لامراء أن هذه التجاوزات كانت سببا جوهريا في تعرض دار الدلميين لعمليات تخريب مسترسلة ومتكررة سنوات 1301، 1303، 1306، 1312، 1317⁽¹¹⁸⁾ قد لانحمل للمخزن مسؤوليتها، لكن المثير للإستغراب أنه ألح على دعم نفوذ الأسرة الدلمية رغم مالمقته من معارضات محلية. ولايعدو أن يكون

(112) أحمد بومزكو، م س.

(113) المعسول، 14 : 110.

(114) رسالة الجياوي سعيد بن محمد الجعولي إلى السلطان بتخ 1884/1301/11/24.

(115) رسالة الوصيف محمد بن داود إلى المركز متم رجب 1884/1301.

(116) راجع الهامش 51.

(117) إلى المركز بتخ 1318/11/19، ونفس التقليد عرفه قواد ملايون. راجع محمد بن البشير بوسلام، تاريخ قبيلة بني ملال، ط 1991، ص 209-210.

(118) أحمد بومزكو، م س + اعتمدنا كذلك على روايات محتسب ردانة والوردمي والكسمي.

هذا الدعم انخيازاً فقط، بل هو تعبير عن ضعف وسائل الدولة في ضبط آليات تركيزها بالمنطقة. ورب سائل عن أشكال التدخل المخزني لاصلاح السلبات المذكورة ؟

III - أشكال التدخل المخزني :

«بصلاح العمال تصلح الرعية»⁽¹¹⁹⁾، ذلك هو شعار المخزن الحسني لاصلاح المؤسسات القيادية والعمالية. بيد أن هذه الإرادة اعترضتها معوقات كثيرة،⁽¹²⁰⁾ نذكر منها ما له علاقة بالوسط الهشتوكي.

كانت وسائل المراقبة لتدارك القلاقل في مهدها، والتجاوزات في ارهاصاتها، قبل استفحالها وذيوعتها، دون المستوى المطلوب، وحالت دون تدارك العلاج الناجع. فمن مظاهر ضعف وسائل المراقبة، تباطؤ التواصل، إذ في أحسن الحالات يتوصل المركز بخبر مايجري من أحداث باشتوكة بعد أسبوعين⁽¹²¹⁾ وتستغرق عملية التثبت ومعرفة خفايا الحدث والنازلة، وقتاً أطول. فمثلاً، زكى المركز موقف القائد الكسيمي على حساب موقف القائد الكراني، لكن بعد شهر ونيف عدل عن ذلك، وأرسل توبيخاً إلى الكسيمي (سنة 1893/1311).

يطرح هذا التدبذب إشكالية مصدر الخبر، فالمركز يعتمد على تقارير مخبريه وعيونه بالمنطقة، ويصعب التحقق منها لاختلاف مقاصد المخبرين، اختلافاً يكاد يصل إلى النقيض، فمثلاً لامسنا اختلاف الرؤى بين عمال السوس وبين القائد الإلغي ومحتسب ردانة⁽¹²²⁾.

(119) نصيحة السلطان المولى الحسن القرنية، وردت في الإتحاف، عن أحمد التوفيق، م س، ص 478.

(120) نفس المعوقات عرفت بها جهات كثيرة : إيناون، إينولتان، بني ملال، حاحا... + راجع رسالة علي الحمدي حول أيت باعمران.

(121) من خلال المقارنة بين تاريخ كتابة الرسائل وبين تاريخ وصولها إلى البلاط، وتبلغ المدد أقصاها في بعض المناسبات مثل الأعياد وشهر رمضان.

(122) كان السلطان المولى الحسن يميل إلى نصائح الإلغي «لأن الشاهد يرى مالا يراه الغائب»، وقد تخصص في أخبار السوس الأقصى، بينما كلف محتسب ردانة بأخبار السوس الأدنى. المصدر : كناش خ ح رقم 353 ص ص 235 و 258.

بالمقابل اقتصر تدخلات المخزن على إرسال رسائل تنديد إلى من لهم يد في القلاقل، أو تشجيع شد عضد العمال والقواد ببعضهم البعض⁽¹²³⁾ ويعزى هذا القصور إلى انشغال المخزن بأمور وطنية كبرى مرتبطة بالضغوطات الأجنبية.

على عهد السلطان المولى عبد العزيز أمسى التدخل المخزني تدخلا مباشرا وتجاوز الوظيفة التحكيمية التي أنيطت به، بالمقابل ظهرت مشاكل جديدة أرخت بظلالها على علاقة الهشتوكيين بممثلي المخزن.

إن تغيير معالم المؤسسات المحلية⁽¹²⁴⁾ زكى سلطة القائد الكلوي ونوابه باشتوكة، وأضعف سلطة المشيخات واستبدوا بكل السلط بما فيها تلك التي هي من مهام مؤسستي القضاة والأمناء⁽¹²⁵⁾ ولضمان استمرارية الوجود المخزني بالمنطقة، لامناص من شد عضد الكلوي بإخوانه⁽¹²⁶⁾، وتدخلات جند الإدالة والمحال، بينما كانت استجابة قواد سوس في تأرجح.

لقد حاول المركز أن يغير خريطة التوازنات المحلية والإقليمية الموروثة منذ القدم، دون مهادت وخطى محكمة.

فتنحية القائد الديلمي ومعاقبته بالسجن بعد مدة،⁽¹²⁷⁾ فسح الباب لمستبدين أكثر منه استبدادا، واختفاء النزاعات المحلية⁽¹²⁸⁾ التي كانت تطبع البنى السياسية للقبيلة من ذي قبل، مهد لتكتل الفروع المتنازعة ضد الكلوي ومناصريه. ومشاركات الهشتوكيين قسرا في معاقبة أحلافهم الجزوليين، إنما كسر التوازنات المذكورة، ووسع من قاعدة المتذمرين من أطر الإدارة المخزنية.

(123) تبودلت رسائل كثيرة بين قيادات محلية : الديلمي والورديمي والكراني والعميري. ويبدو أن نفوذ الديلمي إبراهيم، يعسوب الأسرة كان قويا لاعتبارات شخصية، ولاعتياده عل الحلف الجزولي.

(124) انظر باب ممثلي المخزن من المداخلة.

(125) أنظر باب القضاة والأمناء من المداخلة.

(126) رسالة الكلوي بتخ 26 ربيع الأول 1315/1998.

(127) كان مآل القائد محمد بن أحمد بن مبارك الديلمي السجن سنة 1207 على عهد السلطان المولى سليمان، ثم على عهد المولى عبد العزيز لقي الحسين بن إبراهيم نفس المصير.

(128) وردت في المظان نزاعات كثيرة قد تصلح لموضوع مستقل. وكانت حول مجالات تربية مثل سندالة، وأسر سيف.. وأخطرها نزاع العميري والديلمي سنة 1313/1895.

فأثناء نزول المحلة المخزنية بتراب اشتوكة، لم تستجب القبائل السوسية بسرعة للأمر السلطاني بالمشاركة فيها. ويعزى التأخير إلى قضايا إقليمية : نزاعات بهوارة وبالعوينة وأيت ابراهيم⁽¹²⁹⁾، تطلبت وقتا لإطفاء «نائرتها»، وبتدخل من شخصيات ذات صيت كالشيخ ماء العينين بإيعاز من المخزن.

لكن بعد ذلك، لم تساهم قبائل الحلف الجزولي إلا «بنزر قليل من إخوانهم»⁽¹³⁰⁾ لأنها تتحاشى الإصطدام مع إخوانهم الهشتوكيين⁽¹³¹⁾.

في نفس الآن حاول الكلولي إقصاء دور بعض القوى المحلية أو إضعافها، وعلى رأسها : القائد محمد بن الحسين الإلغي⁽¹³²⁾ والقائد ابن بيروك الكلميمي⁽¹³³⁾.

أمام تنامي المعارضات المحلية أصبح ملاذه الأخير إخوانه الحاحيين وجند الإدالة لمقارعة الخارجين عن طوعه.

يبد أن هذا الملاذ هو الآخر اعتراه وهن : فمؤسسة الجند تعددت وظائفها وتعددت جبهاتها وطال مكثها، وصعب تألف عنصرها، لذلك سجلت حالات الفرار أكثر من مرة. بينما تخاذل القائد الحاحي الزلطني عن مساعدة الكلولي مرتين

(129) محافظ خ ح، 253، 254، 278، 285.

(130) رسالة الإلغي، بتخ 23 جمادى الثانية 1896/1314.

(131) يقول القائد القنري الحاج أحمد : «أرسلنا لقبائلنا.. بعضهم أراد، وبعضهم منعوا منها، لأنهم لم يألفوها» بتخ أواخر ربيع الثاني 1896/1314. وتحدث الزراوي عن تكاسل عمال السوس الأقصى بتخ أكتوبر 1896/1314 خ ح. وترجع أقدم الإشارات حول مساهمات الهشتوكيين في الحلف الجزولي إلى تاريخ 1738/1151 بتراب رأس الواد. ووردت هذه المعلومة في مجموع بخزانة الإكراري. وثمة علاقة بين أحداث هوارا وأحداث هشتوكة سنوات : 1301، 06، 12، 13، 1314 وما بعدها. من مصادر مختلفة.

(132) حاول الكلولي تجاوز وساطة الإلغي في كل نازلة، وحمل له مسؤولية مايقع من قلاقل بالسوس، ورغم ذلك لم تنقطع العلاقة بينهما. ولاحظنا أنه يكيل له لدى المخزن، ويستند إليه في نفس الآن، في أمور مدلهمة، بل يستغل كل منهما كل مناسبة، فرحا أو حزنا كان، لتبادل رسائل التآخي والتآزر. وهذه الصورة المتناقضة تحتاج إلى مزيد من البحث لتغيير بعض مواقف الباحثين من علاقة دار إيلغ بالمخزن. المصادر : خ ب مصنفات 11، 39، 40؛ 41 + خ ح ح 278 و 284 و 319 + شروتير، م س، ص 361-363.

(133) رسائل عديدة تتحدث عن صراع النفوذ بين العمال والقواد كانت لها تأثيرا في مناهضة سياسة الكلولي.

خلال سنة 1314⁽¹³⁴⁾ وحينما أحس هذا الأخير بالنفور من هؤلاء، أهلك القبائل بالاختلاف⁽¹³⁵⁾ لكل هذه الاعتبارات ترك تركة ثقيلة لخلفائه : المزميري وأنفلوس.

IV — التداعيات :

كانت لسياسة الإدارة المخزنية على عهد الكلوي تداعيات وخيمة، كان لها تأثير واضح في تقليص إشعاع السلطة المخزنية، كما هو الحال بالنسبة لجهات أخرى من المغرب⁽¹³⁶⁾ ويمكن اختزالها في :

— عواقب سياسية : عمل المتذمرون على اضمحلال آثار المخزن، واستئصال من فيه رائحته من الحاحيين أو من مناصريهم. وأفتى العلماء بالمدافعة عن البلاد⁽¹³⁷⁾ كما استغنت قبائل من الإستعانة بجند المخزن خوفا من «أن يقع لها ماوقع لهشتوكة من أخذ الأموال وسبي النساء والصبيان»⁽¹³⁸⁾.

بالمقابل عاد العرف بقوة، ونفذت مساطره على مستويات مختلفة فردية وجماعية⁽¹³⁹⁾.

— عواقب اجتماعية : بعد الكلوي «جعلت القبائل في الفتن، يأكل الضعيف القوي، لانه ولا منته، فبقيت الناس فوضى كسكارى»⁽¹⁴⁰⁾. كما أن مراودات

(134) رسالة الكلوي بتخ 07/23 و 09/26، خ ح مع 273 و 275.

(135) كناشة الأدوزي، الوجاني في تاريخه.

(136) أحمد التوفيق، م س، ص 598 وما بعدها.

(137) كناشة الأدوزي + الإكراري، م س، ص 170 + رسائل توقيع عمر بن أحمد الديلمي، والأخصاصي، وابن هبة الزفاطي + المعسول 03 صص 257، 259، 261، 264، 20 ص 30 + Justinard (L), op. cité, pp. 346-347.

(138) يتعلق الأمر بالتزنيين، رسالة لحسن بن أحمد بن صالح الصنهاجي الصبوي بتخ 1897/1315/10 خ ح مع 410.

(139) نفذ العرف ضد القاضي الفقيه الإدري، المعسول 14 ص 259. وتجدد مايمكن أن نسميه «عقد الحفاظ على كيان كل قبيلة» الذي أبرم بتاريخ 1281 هـ بين هشتوكة وسملالة ورسوموكة. نسخة من العقد بخزانة بودميعة، فرع أكادير.

(140) الإكراري، م س، ص 170.

الجيش المخزنية لأهل الجبال نتج عنه خلاء الدور وحرقها وهجرة السكان»، «ولا من يشتغل بالكسب» على حد تعبير الأدوزي.

لكل هذه الاعتبارات، نعتقد أن انكسار صولة الهشتوكيين كانت بعد 1318 وليس بعد 1330 كما استخلص محمد المختار السوسي⁽¹⁴¹⁾.

ختاما : عمل المخزن المغربي على تكثيف تمثيلته بقبيلة اشتوكة على عهد السلطانين المولى الحسن والمولى عبد العزيز، لكن اعترضت مثله معوقات كثيرة. وبدل الاستعانة بالإمكانات المحلية، تغاضت الطرف عن ارتباطات القبيلة بمحيطها الإقليمي والقبلي، مما كان له تأثير على صيرورة الوجود المخزني. بالمقابل أرخى احتكاك المغرب بالأوروبيين غير المتكافئ، بظلاله ثقيلة على علاقات المركز برعاياه خاصة بالأطراف.

(141) خلال جزولة، 04 ص 150.